المستقبل
AL-MUSTAQBAL
الاربعاء 08-04-2009 العدد 3271
12

«المنظمة للاتصالات» تتوقّع ٢٠٠ ألف مشترك في «الحزمة العريضة»

شحادة: نحضّر دفتر شروط التراخيص

تعالت في الآونة الأخيرة الأصوات المطالبة بإدخال خدمات «الحزمة العريضة» إلى سوق الاتصالات، لما لها من أهمية كبرى في تعزيز القدرة التنافسية للاقتصاد الوطني وفي التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة، خصوصاً بعد أن أصبح إطلاق مزايدة خدمات «الحزمة العريضة» أمراً متوقّعاً في المستقبل القريب.

وفي هذا السياق، أكد رئيس مجلس إدارة «الهيئة المنظمة للاتصالات» ومديرها التنفيذي، كمال شحادة، أن الهيئة تعكف حالياً، على إعداد دفتر شروط تراخيص خدمات «الحزمة العريضة» والمراسيم التطبيقية التي توفّر للمستثمرين وضوحاً أكثر، وتقلّل الرأسمال المطلوب لمدّ شبكات هذه الحزمة، وتزيد قيمة عائدات الدولة من مزايدة بيع التراخيص.

هذا في حين كشف عضو مجلس إدارة الهيئة ورئيس «وحدة السوق والمنافسة»، باتريك عيد، وجود جدوى اقتصادية مهمّة من إطلاق خدمات «الحزمة العريضة»، استناداً إلى دراسة أعدّتها شركة «سيسكو»، وخلصت إلى توقّعات بدخول ٢٠٠ ألف مشترك للحزمة العريضة حداً أدنى بحلول سنة ٢٠١٧، وبحدّ للنطاق أكبر بين ١٠ مرات و١٥ مرة من حد النطاق الحالي، لتصبح هذه السوق في لبنان في وضع مماثل لما هو عليه في أوروبا والولايات المتحدة.

وتشير دراسة «سيسكو» إلى زيادة ممكنة في حجم السوق بمعدل ضعفين أو ٣ أضعاف في حال أدركت الدولة أن لها مصلحة في تطوير خدمات «الحزمة العريضة»، وطبقت مشاريع ربط الإدارات والوزارات والحكومة الإلكترونية والمدارس الرسمية والمستشفيات الحكومية وغيرها.

وردت هذه المعطيات في نشرة الفصل الأول لهذا العام، التي وزعتها «الهيئة المنظمة للاتصالات»، أمس، تحت عنوان «الحزمة العريضة: منافع اقتصادية كثيرة وتحدّيات تستوجب المواجهة»، وشرحت فيه تفصيلاً ماهية هذه الحزمة العريضة، والسبيل إلى إطلاقها في لبنان، ومنافعها الاقتصادية، لا سيما على مستوى المجتمع والشركات والحكومة الإلكترونية والسياحة والتعليم والصحة والترفيه. كما تطرقت إلى مدى استعداد لبنان لتوفير هذه الخدمات، ودور الهيئة المنظمة في تشجيع انتشارها.

ما «الحزمة العريضة»؟

في تعريف مبسّط، تقول الهيئة في نشرتها إن «الحزمة العريضة» هي من أكثر أنظمة الاتصالات تطوراً في العالم وأكثرها قدرةً على تأمين إرسال سريع جداً للخدمات، مثل المعلومات والصوت والفيديو، عن طريق شبكة الإنترنت، فضلاً عن شبكات وتقنيات بثّ أخرى. ويتم ذلك بواسطة سلسلة واسعة من التقنيات، ومنها: جميع أنواع خطوط المشتركين الرقمية، كابلات الألياف البصرية، الكابلات المتحدة المحور، التقنيات اللاسلكية المختلفة، والأقمار الاصطناعية.

وفي هذا الصدد، يقول شحادة «نتطلّع إلى وصل جميع المواطنين والمناطق اللبنانية، بسرعة وفعالية، بشبكة المعلومات الدولية، بواسطة شبكات الألياف البصرية وخدمات الإنترنت العالية السرعة. وتمهيداً لإطلاق خدمات هذه الحزمة في لبنان، أقامت الهيئة في شباط (فبراير) ٢٠٠٩ ورشة عمل متخصّصة، عرضت فيها أوّل مشروعي مرسومين حول «حق استخدام الأملاك العامة من قبل مقدّمي خدمات الاتصالات المرخّص لهم»، و«ملحق قانون البناء .احتياجات المباني الجديدة لتحمّل خدمات الحزمة العريضة».

في هذا السياق، أوضح عيد أن للحزمة العريضة ٣ أنواع أساسية من الشبكات، هي: شبكة ربط المدن (Core) على مستوى لبنان، مثل ربط المدن الكبرى مثال طرابلس وزحلة وصيدا وصور. وشبكة ربط المناطق (Regional)، على مستوى بيروت مثلاً، كربط منطقة رأس بيروت بالأشرفية والمزرعة وسن الفيل. وشبكة الوصول (Access)، ضمن المنطقة الواحدة، مثلاً ربط عدد من المشتركين في مقسم رأس بيروت.

إنطلاقها في لبنان

بدأ انتشار «الحزمة العريضة» مع إطلاق خدمة «خط الإنترنت الرقمي السريع» (ADSL) في أيار (مايو) ٢٠٠٧، عبر فصل الحلقة المحلية النحاسية لخطوط الشبكة الثابتة في وزارة الاتصالات. وتقول الهيئة المنظمة إنها تدرك أن عملية فصل هذه الحلقة المحلية معقدة وتستغرق وقتاً طويلاً، لكنها تعلم، أيضاً، أن وزارة الاتصالات، عبر هيئة «أوجيرو»، قد حققت خطوات واسعة في هذا الإطار.

وتشير النشرة إلى أن لبنان لا يزال متأخراً مقارنة مع دول المنطقة في اعتماد خدمات «الحزمة العريضة»، إذ لا يُقارَن معدّل السعر المعروض محلياً بمستوى الأسعار المعروفة لخدمات اتصالات حقيقية قائمة على هذه «الحزمة العريضة». ونظراً للنقص في السعات الدولية، وللسقف الاصطناعي الموضوع من قبل مقدّمي الخدمات على سرعة الخطوط، لا يستفيد المستخدمون في الوحدات السكنية من «الحزمة العريضة» في ساعات الذروة، كما لا يزال المستخدمون في الشركات على معاناتهم من الارتفاع الكبير في الأسعار بالنسبة لاحتياجات مؤسساتهم.

كما أن جميع العروض المتاحة في السوق للمواطنين هي اليوم محدودة بسرعة تقل عن ٢ ميغابيت في الثانية. ولا ينبغي، برأي الهيئة، أن تستخدم عبارة «الحزمة العريضة» على نحو فضفاض عندما يتعلق الأمر بسرعات توصيل شبكي بهذا المستوى. إذ يجب في لبنان تأمين خدمات بأسعار أرخص ونطاقات تصل إلى ١٠٠ ميغابيت في الثانية للمواطنين والشركات، وترتفع إلى جيغابيت واحدة في الثانية للشركات التي تطلبها.

قدرات لبنان

وحول استعداد لبنان للانتقال من تطبيقات الإنترنت التقليدية إلى خدمات الاتصالات المتطورة، تقول الهيئة المنظمة إنها ترى في إطلاق خدمة «خط الإنترنت الرقمي السريع» خطوة إلى الأمام بالنسبة لقطاع الاتصالات اللبناني، وإنها لا تتبنى الرأي القائل إن الوضع الراهن مناسب لانتشار خدمات «الحزمة العريضة» سريعاً، كما أنه لا يصب في مصلحة قطاع الاتصالات على الأمد الطويل، ما لم تتوافر شروط المنافسة النزيهة والمفتوحة في السوق.

وقد حدّدت الهيئة عوامل عدّة تعتبرها مناوئة للتطوّر العاجل لخدمات «الحزمة العريضة» في لبنان، ومنها: القدرة الاستيعابية المحدودة دولياً، إلى جانب «الحزمة العريضة» المحدودة محلياً. وتسعير خدمات «الحزمة العريضة» دولياً، وتسعير خدمات الحلقة المحلية المفصولة. وغياب التدابير المُفصّلة المدوّنة والمتفق عليها مُسبقاً، للتعامل مع طلبات مقدّمي خدمات نقل المعلومات، والمنسوب المرتفع من التعسّف الذي تتّسم بها الإجراءات الراهنة.

ويُضاف إلى ذلك أن السعة الدولية محدودة جداً، إذ تملك وزارة الاتصالات الحق الحصري في إنشاء معابر الاتصال الدولية وحركة النقل الدولية. كما لا توجد منافسة حقيقية في سوق «الحزمة العريضة» في لبنان. بحيث تتقاسم هيئة «أوجيرو» وبعض الشركات الخاصة، أو «مقدّمو خدمات المعلومات» ،السوق في بيئة تتّسم بالركود والأمر الواقع. في حين أن أسواق الاتصالات قد حُرّرت وفُتحت للمنافسة في معظم دول العالم.

كما أن المطلوب في مشاريع البُنى التحتية من أشغال الطرق العامة أن تلحظ تركيب المسالك والقنوات لشبكات الألياف البصرية الجديدة. ومن خلال دعم الحكومة والسماح بالدخول إلى الملك العام، تعتبر الهيئة أن القطاع الخاص سيكون قادراً على استخدام البنية التحتية من الأملاك العامّة وخفض تكاليف الاستثمار (الوصول إلى المسالك والإعداد لإنشاء المباني الجديدة).

دور الهيئة المنظمة

في هذا الجانب، تقول الهيئة إنها أدركت أن تطوير خدمات «الحزمة العريضة» يُشكّل حافزًا رئيسيًا للنمو الاقتصادي وعملية التنمية، باعتبار أنه يؤمّن سبُلاً حديثةً للتواصل والعمل والتعلّم والإبداع وإدارة الشركات والترفيه. وتكمن الأهداف التي ترمي إلى تحقيقها في: تسريع انتشار تقنيات «الحزمة العريضة»، وتكبير مروحة استخدامها، ويتضمّن ذلك أي (أو كل) برنامج قادر على إرسال الخدمات المكثّفة عن طريق سعات عالية السرعة. وتأمين إطار تنظيمي عادل بين المتنافسين على تقديم خدمات هذه الحزمة. وتشجيع وتسهيل قيام بيئة تحفّز الابتكار والإبداع والاستثمار في مجال تقنيات وخدمات «الحزمة العريضة».

وتؤمن الهيئة المنظمة بأن سوقاً مخصخصة ومنظّمة على نحو مدروس من شأنها أن ترفع مستوى التنافس وتلبي احتياجات المستهلكين وتطلعاتهم. وقد أعدّت لهذا الغرض مسودّة سياسة الحزمة العريضة، وقدّمتها إلى وزير الاتصالات في آب (أغسطس) ٢٠٠٨ للمناقشة. كما باشرت بمشروع «الإستراتيجية الوطنية للحزمة العريضة»، لتوفير أقنية تواصل بسرعات عالية.

Select info S.A.L.
"Only Your Selected Information"